

( )

/10 -

( )

1923

)

1942 - 1941

(

1948

1951

"

"

## مختارات من كتاب (المرأة العراقية)

أشارة: لقد اخترنا هذه المقالة من كتاب الدكتورة نزيهة الدليمي لأنها مازالت تحتفظ بحيويتها في جملة المشاكل التي مازالت تواجه المرأة العراقية رغم مرور خمسا وخمسين عاما على تأليفها.

### الزواج في العراق

د. نزيهة الدليمي/1952

لا أريد في بحثي هذا شرح تفاصيل قوانين الزواج وأنظمتها في مختلف الأديان والتشريعات منذ نشوء الحضارة فأكثرها تتفق على أساس بنين كيان عائلي قويم يستند على المحبة والتفاهم والحقوق المتبادلة.. وتتفق على أن الزواج معاهدة بين رجل وامرأة على الحياة معا وبناء عائلة سعيدة، على أن هذه الشرائع تتباين في تفاصيل ذلك كل على طريقته في أثبات ما تقدم.

والمفهوم بأن المشتراط في المعاهدة مبدئيا هو تكافؤ الطرفين المتعاقدين ليصبح بذلك أساسا لنجاحها أما إذا كان الطرف الآخر غير حرّ فأنها تتخذ صفة الرق والاستغلال.. فالطرف الضعيف لا يستطيع أملاء شروطه كالطرف القوي.. إذن فالزواج اذا كان بين طرفين متكافئين من كل الوجوه فسيكتسب صفة ناجحة ويكون مجال الاستغلال أقل.

وعلى ضوء ماتقدم دعنا ننظر الى نوعية الزواج في العراق بل دعنا نتفحصه في كل الطبقات التي وصفت أوضاعها في الفصول السابقة ولنبدأ بطبقة الفلاحين لنر بأن الزواج بصورته العملية خاليا من كل ما يعهد فيه من تكافؤ وتساو وانه صك للاستعباد أو قل صك لملكية الزوج لزوجته: لأن الزواج يتم بطريقة شكلية بحتة، أي أن الفتاة ليس لها الحق في ابداء الرأي في قبول زوجها أو رفضه بالرغم أنها شكليا عليها أن تقول نعم أمام العاقد. أنها لا تتصور بل لا يدور بخلدنا بأن لها الحق أن تقول كلمتها في الزواج حتى هي تتصور ذلك عارا لأنشدها الى التقاليد والعادات العشائرية. أن رب الأسرة له مطلق الحرية في اختيار الزوج (اللائق بملكيتها)، وأحيانا تتعدى سيطرة رب الأسرة الى بنينه ليختار لهم الزوجات اللائقات بهم وليس لهم حق الرفض أو الاختيار الأبصورة نسبية.

فماهي قياسات رب الأسرة؟ أن قياساته هي قياسات السوق، أي أنها لا تختلف عن قياسات عقود البيع

والشراء، عقود التجارة، انه يختار الزوج أما لثروته وأما كبديل لقتيل أو بدل أهانة نتيجة غزو أو سرقة أو نزاع.

وتتدنى هذه الشروط في أكثر الأحيان فيزوج الأب أبنته (بييعها) ليسد بمهرها أزمته الاقتصادية أو يزوج بمهرها أحد أبنائه.

ولرئيس العشيرة حق التدخل في زواج جميع أبنائها وبناتها، فأى زواج هذا.. أليست هذه نخاسة! فمهما صبغت بالأصباغ الشكلية التقليدية فهي النخاسة بعينها..وقد تصل الفتاة الى سعر رديء جدا لايتعدى الخمسة دنانير أو أن الفلاح المسكين الذي يملك عدة أطفال لايستطيع أعالتهم يوزع بناته بعقود زواج شكلية على البيوتات المختلفة لكي يخدمن فيها مدى الحياة ويجري هذا بدون ثمن في أكثر الأحيان. أن العامل المهم في الزواج بين الفلاحين هو العامل الاقتصادي فالزواج يجري أولا وأخيرا لضمان سد رمق الفتاة التي لاتملك سوى جسمها وطاقتها.. اذن عليها أن تتحمل من الأهانات والأهمال والأحتقار والعمل المستمر لقاء لقمتها وستر جسمها. ان عارضت بشيء انهاالت عليها اللكمات والرفسات وأن أبدت رأيها في شيء أخذ كلامها موضع الهزل والسخرية، وأن ملها مالكاها لطول أقامتها أو لضعفها أو لأصابتها بعاهة طلقها بثلاث كلمات ليبدلها بأخرى عندئذ يكون مصيرها الموت جوعا وعريا وحينها ستحاول البحث عن مالك جديد بنفس الشروط وان لم تجد لها زوجا يعطيها ماتسد به رمقها تضطر الى المتاجرة بجسمها وهكذا تتدنى وتفقد عفتها وعزتها كأنسان. لم كانت المرأة هي الجانب الضعيف؟ ولم الرجل هو المسيطر! السبب واضح وهو أن الفلاح هو الذي يكسب الدريهمات التي تسد الرمق وما دور المرأة الا سلبيا.

أما الزواج في طبقة الأقطاعيين فلا بيت فيه الاّ الشيخ الكبير أي رب الأسرة أو شيخ العشيرة بأجمعها، فهو يتصرف بزواج بناته وأخواته وعماته وخالاته وجميع قريباته وقد يتعدها الى الذكور أيضا، انه يختار الأزواج والزوجات حسب العرف الذي يدين به والذي لا يختلف في شيء عن قياسات السوق في البيع والشراء.. وتكون الأفضلية لزواج القريبات ممن تربطهن صلة القرابة من أبناء طبقتهم وتعتبر خطبة الفلاح لأبنة الأقطاعيين جريمة يستحق العقاب عليها. أن نساء هذه الطبقة مع ما أسبغ عليهن من الغنى والرفاه فأنهن لايمتلكن الحرية الشخصية ولا الكرامة الأنسانية لكي يبحن برأيهن في الزواج، وعليهن الرضوخ التام في ذلك.. أما الشيخ نفسه فأن حالته المادية التي تساعده على امتلاك القصور والسيارات وتعددها تبيح له أيضا امتلاك عدد غير يسير من الزوجات.

فنظراً لعدم تحرر المرأة في هذه الطبقة تحرراً اقتصاديا فانها لاتختلف بحال في مركزها الاجتماعي عن

مركز الفلاحة وينظر اليها دائما نظرة الأستصغار والأحتقار فمثلا يخجل الزوج من ذكر زوجته امام الناس واذا ذكرها فيسبق ذلك بكلمة (تكرم) أي يقول لمخاطبيه تكرم عن ذكر هذه الحقيرة. أما ما يسبغ عليها من حلي وملابس فذلك لتزيينها كسلعة تسر ناظر مالكها ليس الا ولو نظرنا الى الحلي نفسها لوجدنا فيها تعبيراً واضحاً للأستعباد فهي قيود من الماس والذهب والفضة يضعها في عنقها وفي رسغها وفي قدمها.

لحصول المرأة في هذه الطبقة على كرامتها وحريتها الشخصية كإنسان وتجعل الزواج مبنياً على تكافؤ والأحترام المتبادل يجب ان تتحرر المرأة اقتصادياً أي انها تكون قادرة على كسب وسائل عيشها بكدها ولكنها لاتستطيع مازال الأقطاع موجوداً فيزوال الأقطاع وبزوال استغلاله المتعدد الأنواع تستطيع النساء المساهمة في الأنتاج والعمل لتتحرر من ربقة من يستغل عوزهن الى وسائل عيشهن.

لننتقل الى المدينة ولنتفحص أساليب الزواج في صفاتها على نفس الطريقة التي تفحصت الزواج بها في الريف العراقي. ولنبدأ بطبقة العمال وبقية الكادحين. ان أكثرية نساء هذه الطبقة لم يتحررن تحرراً اقتصادياً أي أنهن لايزلن يعتمدن في معيشتهن على الآباء أو الأزواج أو بقية رجال العائلة. ولقد تخصصن بالعمل المنزلي وتربية الأطفال. نظراً لذلك فالزواج غير متكافئ أي أنه لايزال مبنياً على العبودية. فحاجة المرأة الى سد رمقها والى ستر جسمها بالملابس وحاجتها الى بقية وسائل المعيشة تضعها في وضع واطيء جداً بالنسبة الى الرجل الذي يستطيع كسب ما يسد رمقه بعمله. فاختصاص اكثرية نساء الطبقة هذه بالأعمال المنزلية وعدم اشتراكهن في الأعمال خارج المنزل جعلهن في منزلة مايملك (بضم الياء) وليس في منزلة المنتج لذلك أصبح باب الأستغلال مفتوحاً أمام الزوج ليستغل زوجته يمتنها. تشتغل له طوال ساعات النهار بتلك الأعمال المنزلية الروتينية والتي تستغرق أوقات طويلة لعدم توفر الآلات المنزلية الحديثة، وتربي الأبناء وتبذل الجهد لأسعاده ولكنه على الأغلب لايعاملها الا كشيء تافه وتتعرض لشتى صنوف الأذى والأذلال أن اعترضت أو خالفت رأياً وقد يصل الحال الى الطلاق حيث تجرد من أمومتها ومن بيتها لتعود الى قارعة الطريق أو الى أسرتها التي ستكمل عليها بالنظرة الدونية باعتبارها مطلقاً وتسقيها الذل بأعالتها. أما الزوج اذا كان من النوع الذي يمنع فيه الطلاق (شرعاً) فأنها تكون معرضة للأغتيال في كل لحظة ان هي انكرت على زوجها امرا او اعترضت على عمل قام به.

أما الأقلية الباقية، العاملات أو الكادحات المتحركات اقتصاديا فمع ضالة موردهن يكون لهن رأي في الزواج ويكون لهن رأي مسموع في البيت لأنهن غير محتاجات اقتصاديا الى رب العائلة وتكون معاملة الرجال لهن معاملة الند للند. وهذا المثال وأن كان صغيرا يدل على أقلية، إلا أنه برهان ساطع على أهمية تحرر المرأة اقتصاديا لكي تتحرر شخصيا ولتكتسب كرامتها كأنسان. فكيف السبيل الى ذلك؟ السبيل أن تشترك المرأة اشتراكا فعليا في الإنتاج الاجتماعي فتدخل جميع المعامل وتطرق جميع المهن. ولكن مهلا! ألا ترى جموع العاطلين في كل باب معمل، وعلى أبواب كل المهن،،، نعم السبيل الوحيد لخلاص المرأة وخلص الرجل هو إيجاد العمل وكسب الرزق بشرف.

أما طبقة الأغنياء فدعنا نرى عرفها في الزواج، بل دعنا نتعرف ماهو دورها في الزواج.

ان الزواج في هذه الطبقة يأخذ صفة الصفقة التجارية في أكثر الأحيان. فهناك فتيات وصلن سن الزواج ليس لهن عمل سوى التزيين والظهور بأروع منظر ممكن وهناك شباب هذه الطبقة ونقودهم. كل مارغب أحدهم الزواج استعرض هؤلاء الفتيات واحدة فواحدة، وقياساته في ذلك: ثروتها، مركزها الاجتماعي أي مركز رب أسرتها الاجتماعي، جمالها... الخ، وتبدأ مفاوضات الصفقة مع والد الفتاة أو أقرب أقربائها وليس ما يجري مع الفتاة سوى استجواب بسيط عن مدى قبولها أو رفضها ولكن قولها ليس هو الفصل ولرب الأسرة القول الحاسم في قبول أو رفض الخاطب أو رفقه بشروط هي شروط السوق وهي مقدار ثروة الخاطب ومركزه وماعدا ذلك فليكن ما يكون من سوء أخلاق، لعب قمار، تسريّ اليس في ثروته مايكفي للقيام بكل ذلك وتجري شكليات العقد وتنتقل الدمية المدللة الى بيت زوجها بزواق يسر الناظرين وحلي وتبقى المدللة في السنين الأولى وعندئذ يبهت جمالها ويختفي بريقها وتفقد جدتها وحينذاك ينصرف الزوج الى ماكان عليه من قمار وتسرى وخمرة وتفرغ حياتها فراغا تاما، فشؤون البيت وتربية الأبناء موكولة بالخدم فتصرف هي أيضا الى وسائل اللهو والتسلية مكانة لاتحسد عليها لم ينظر اليها كأنسان بل كسلعة انفقت عليها آلاف الدنانير لتظهر بالصورة البراقة التي سرعان ما ينطفئ وهجها. من الجدير بالأشارة الى أن قسما من فتيات الطبقة الغنية ومن فتيات البرجوازية الصغيرة اللواتي تثقفن ثقافة عالية وتحررن اقتصاديا هؤلاء النسوة أثبتن بأن لهن الرأي الفصل في زواجهن ويتمتعن بشخصيات متكافئة مع أزواجهن فأقمن عائلات ناجحة مستقرة.

وهناك نقطة أخرى يجب ذكرها وهي القيود الاجتماعية التي تمنع اختلاط الجنسين في الماضي وفي

أكثر الأحيان في الحاضر ولما كانت الفتاة حديثة العهد بالأختلاط الذي يقتصر على جماعات محدودة فقد أدى الى وقوع الفتيات في أخطاء في اختيار أزواجهن وبعد الزواج يثبت لهن عدم إمكانية الحياة معهن فأدى ذلك الى الانفصال، وهذا لايعني عدم نجاح الزوجات الحديثة كما يدعي البعض بل بالعكس كلما ازدادت المرأة خبرة في اختيار الزوج كلما زادت نسبة الزوجات الناجحة، وأن بقاء المرأة في بيت زوجها تتحمل الأهمال والأحتقار لايعني نجاح الزواج. فالفتيات المتحررات اقتصاديا لايرضين بمثل هذه المعاملة التي تعود عليها بعض الرجال فيعمدون الى الانفصال وهذه ظاهرة ليست ضارة في سبيل حصول المرأة على حق أبداء الرأي في الزوج.

الى العمل أيتها النساء لكي تكسبن حريتك الأقتصادية، وبذلك تستطعن ابداء الرأي الفصل في زواجن وعيكن أن لاتركن أعمالكن بعد الزواج، أما مايعترضكن من مشاكل عدم التوفيق بين العمل المنزلي والعمل الخارجي فأن لذلك حلول أخرى هي أن تطالبن المسؤولين بفتح دور الرضاعة التي توظف فيها أخصائيات ورياض الأطفال والمؤسسات التي تعتني بالأطفال وهذه أنما هي مطالب أنية أما ضمان العمل لكل النساء فهو ليس باليسير في مجتمعنا الحاضر لقلة الأعمال وكثرة البطالة لضمان ذلك هو القضاء على أسباب البطالة ولا أظن بأن سبب ذلك بخاف على أحد ألا وهو الأستعمار، فبالقضاء على الأستعمار يتطور أنتاج البلاد ويتوسع وتنمو الصناعة الوطنية وبذلك يفتح مجال العمل لأكثرية العاطلين... فلا حرية للمرأة أيا كانت، ولا حرية لرجل أيا كان في مجتمع مبني على الأستغلال.